دراسة في تطور موقف المجتمع الدولي من دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام

الباحثة : رضوى عمار

مقدمة :

تُعد الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام ممارسة حديثة نسبيًا بعد عجز الأمم المتحدة عن توفير الحماية اللازمة لأفراد، وأصول بعثاتها في عمليات السلام، وغياب دعم الحكومات المضيفة لهذه البعثات إلى الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

وتدور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول الجدل بشأن ماهية تطور دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام المختلفة حيث ذهب البعض إلى أن حكومات الدول عليها مسؤولية في أن تستعين بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة عندما تعجز عن الوصول إلى حل للصراعات، ويعجز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن القيام بدوره في حفظ السلم والأمن الدوليين. بينما ذهب آخرون إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي صورة أخرى لعمل المرتزقة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلين رئيسيْن: يدور الأول حول ماهية تطور دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام؟، بينما يدور الثاني حول موقف المجتمع الدولي من الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تنقسم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية: يتناول **أولهما** الإطار المفاهيمي للدراسة، ويعرض المحور **الثاني** السياق التاريخي لنشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بينما يستعرض المحور **الثالث** تطور موقف

المجتمع الدولي من دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وأخيرًا تُشير الخلاصة إلى أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة.

أولًا: الإطار المفاهيمي للدراسة

يتناول الإطار المفاهيمي للدراسة ثلاثة مفاهيم رئيسية، وهي: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والمرتزقة، وعمليات السلام.

١- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

لا يوجد اتفاق عام حول تعريف المقصود بصناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، واستخدم الدارسين العديد من المصطلحات، منها على سبيل المثال لا الحصر: الشركات العسكرية الخاصة Private Military Companies، والشركات الأمنية الخاصة Private Security Companies، والمؤسسات العسكرية الخاصة Private Military Firms، ومقدمي الخدمات العسكرية Private Military Providers، وشركات المرتزقة Mercenary Companies، ومتعاقدي الخدمات العسكرية/الأمنية الخاصة Private Military/Security Contractors، وهو ما خلق مزيدًا من الجدل في الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع.

وفي هذا الإطار، يتم تناول عدد من الجهود التي سعت إلى وضع تعريف لصناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك على النحو التالي:

قدمت الورقة الخضراء Green Paper التي أصدرتها وزارة الخارجية والكومنولث بناءً على توصية من لجنة الشؤون الخارجية لمجلس العموم البريطاني Foreign Affairs Committee of the House of Commons عقب تقريرها بشأن سيراليون، تعريفًا لهذه الشركات مرتبطًا بالخدمات التي تقدمها، والتي تتنوع ما بين خدمات: العمليات القتالية، والدعم العملياتي Combat and Operational Support، وأخرى تتعلق بتقديم الاستشارات العسكرية والتدريب، ومشتريات الأسلحة، وجمع المعلومات الاستخباراتية، وخدمات الأمن، ومنع الجريمة، وأخيرًا الدعم اللوجيستي [١] .

وعرض Doug Brooks نوعًا مغايرًا من التصنيف الذي طرحته الورقة الخضراء مؤكدًا على الحاجة إلى تصنيف أبسط لغرض التنظيم، واستخدم في ذلك

مصطلح مقدمي الخدمات العسكرية الذين قام بتصنيفهم إلى ثلاثة أنواع: أولها، "مقدمي الخدمات غير القاتلة Nonlethal Service Providers(NSPs)"؛ الذين يقومون بتقديم الخدمات اللوجيستية، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، أو تقديم خدمات في مناطق ترتفع فيها المخاطر، أما النوع الثاني فهو يضم "الشركات الأمنية الخاصة"؛ التي غالبًا ما تستخدم من قبل الشركات أكثر من الدول، وهي لا تضطلع إبان ذلك بأعمال عسكرية هجومية، والنوع الثالث هو "الشركات العسكرية الخاصة"؛ وهي تعمل بشكل عام لصالح الدول، وتؤثر خدماتها بشكل كبير في المواقف الإستراتيجية. وقد ذكر Brooks أن هذا النوع من الشركات ينقسم إلى نوعين: الشركات المقاتلة التي تستخدم الأسلحة، والشركات التي تُركز على التدريب، والإجراءات التنظيمية (٢) .

بينما قام Peter W. Singer مؤلف أول تحليل شامل يتناول هذه الصناعة، بالتمييز بين الشركات على أساس نوع الخدمات التي تؤديها، وقد أطلق عليها بشكل عام مصطلح المؤسسات العسكرية الخاصة. واستخدم Singer في التصنيف تشبيه "سن الرمح Tip of the Spear" في "ساحة المعركة" بحيث يمثل سن الرمح خط الجبهة الذي بنى عليه تصنيفه للشركات في ثلاث مجموعات، وذلك بناءً على ما تقدمه من خدمات، ونوع القوة المستعدة لاستخدامه، وهي: مؤسسات الإمدادات العسكرية Military Provider Firms، ومؤسسات الاستشارات العسكرية Military Consulting Firms، ومؤسسات الدعم العسكري Military Support Firms. ويُقدم النوع الأول من الشركات خدماته في خط الجبهة، بينما يُقدم النوع الثاني خدمات استشارية وتدريب، وأخيرًا يُستخدم النوع الثالث لتقديم "مساعدات ومعونات غير عسكرية" تشمل وظائف لوجيستية من قبيل إطعام القوات، وتوفير أماكن مبيتها، بالإضافة إلى العمليات الاستخباراتية (٣) .

كذلك استخدمت Deborah Avant تشبيه سن الرمح في تعريفها لتلك الشركات، ولكنها قامت بالتعريف استنادًا إلى العقود Contracts التي تبرمها تلك الشركات، وليس الخدمات التي تقدمها، حيث رأت أن تصنيف الشركات بناءً على نوع الخدمات التي تقدمها قد لا يعكس الواقع، فبعض الشركات يقدم أنواع مختلفة من الخدمات، بمعنى أن الشركة قد تقدم نوع (أ) من الخدمات في عقد(١)، ثم تقدم

نوع(ب) من الخدمات في عقد(٢). وصنفت Avant الخدمات إلى نوعين من الوظائف: وظائف **شرطية** تتمثل في تأمين المواقع العسكرية، تأمين المواقع غير العسكرية(الحيوية)، وتقديم الاستشارات والتدريبات الشرطية، ومنع الجريمة، والوصول إلى المعلومات ووظائف **عسكرية** تتمثل في الدعم العملياتي المسلح، والدعم غير القتالي في مسرح العمليات، والاستشارات العسكرية غير القتالية، والتدريب العسكري، والدعم اللوجيستي.(٤)

واستخدم كلًا من Nicholas Dew و Bryan Hudgens تصنيفًا أخر في تعريف صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يعتمد على القدرات التي تمتلكها الشركة. وعرضا في هذا السياق ثلاثة أنواع رئيسية لهذه القدرات Capabilities: أولها؛ يتعلق بمهام العمليات Operations، وتشمل القدرة على حماية الطريق، وحماية الأصول وقوافل الإمدادات، بينما يتعلق النوع الثاني بالقدرات الخاصة بتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب، أما النوع الثالث فهو يخص القدرة على تقديم خدمات الدعم التي تتنوع ما بين صيانة المعدات الفنية، والخدمات الإشرافية.(٥)

وطرحت وثيقة مونترو Montreux Document،(٦) تعريفًا أخر للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وهو: "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و/أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصنف بها نفسها. وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية بوجه خاص، توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى، وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها، واحتجاز السجناء، وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن".

وبصورة عامة، يشير مفهوم صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى شركات تجارية، تبرم عقود قانونية، تهدف بالأساس إلى تحقيق الربح مقابل ما تقدمه من خدمات عسكرية وأمنية.

٢- المرتزقة

يعتبر المرتزقة بشكل عام جماعات مؤقتة من الأفراد المتخصصين Temporary and ad hoc groupings الذين يتم تأجيرهم للمشاركة المباشرة في الصراعات المسلحة، ويكون الدافع الرئيسي وراء عملهم هو كسب المال، وليس

الولاء، أو الانتماء للدولة، لذلك يطلق عليهم جنود الثروة Soldiers of Fortune. وعادة ما يعاني هؤلاء الأفراد من نقص الكفاءة المهنية، وغياب الانضباط، لذلك نجد أن تأجيرهم يقتصر على بيع خدمات القتال المباشر، إلى جانب عدد من مهارات التدريب العسكري المحدودة، لذا تقع عمليات التدريب المتقدمة، وغيرها من الخدمات الاستشارية، وخدمات النقل والإمداد بالمؤن، خارج نطاق قدراتها وعملها (٧) .

ويقوم تعريف المرتزقة على عنصرين رئيسيين لابد من توفر كلاهما، الأول؛ هو عدم وجود رابطة وطنية بين المرتزقة وأي من أطراف الصراع. والثاني؛ هو أن يكون الدافع الرئيسي للفرد هو تحقيق العائد المادي (٨) .

ويُعد العامل الرئيسي الذي يجتذب المرتزقة إلى بلد أو إقليم هو وجود نزاع مسلح – دولي وداخلي على حد سواء– بالإضافة إلى عدد من العناصر ذات الصلة، مثل: عدم الاستقرار السياسي، وغياب الأمن الاقتصادي، ووجود مصالح لأطراف ثالثة، فمثلًا قد يدفع استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي لفترة طويلة إلى ظهور جماعات معارضة مسلحة، ويشجع أصحاب السلطة الذين لا يشعرون بالأمان إلى الاستعانة بالميليشيات، كما قد يجعل الأحزاب السياسية، والقوات المسلحة أكثر ميلًا للجوء إلى القوة العسكرية من أجل تسوية الخلافات (٩) .

وعادة ما يتم اللجوء إلى المرتزقة للاستفادة من إلمامهم بوضع الخطط، ومهاراتهم القتالية دون تحمل أي تبعات مباشرة سواء من حيث المال، أو تهديد أرواح الأفراد العسكريين (١٠) .

وجدير بالذكر، أن ظاهرة المرتزقة ليست بظاهرة جديدة، وقد تزامنت التغيرات في المواقف إزاءها بوجه عام مع تطور أشكال الحكم، والمبادئ الناظمة للعلاقات بين الدول ذات السيادة.

٣- عمليات السلام

يعود مفهوم عمليات السلام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في فترة الحرب الباردة التي كانت وسيلة لحل النزاعات بين الدول. وبصورة عامة يمكن التمييز بين مفهومين لعمليات السلام، الأول هو Peace Process، والآخر Peace Operations.

وتتضمن عمليات السلام Peace Process أربعة عناصر رئيسية:

- **الدبلوماسية الوقائية** Preventive diplomacy؛ ويقصد بها العمل الوقائي الذي يهدف إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة، وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، وذلك من خلال الوساطة والمفاوضات.
- **صنع السلام** Peacemaking؛ ويقصد بها العمليات الدبلوماسية التي تهدف إلى إنهاء الصراع حيث يستبعد استخدام القوة ضد أحد الأطراف من أجل إنهاء الأعمال العدائية الذي يتداخل مع مفهوم فرض السلام Peace Enforcement.
- **حفظ السلام** Peace Keeping؛ ويشمل ثلاثة محاور أساسية وهي: حفظ وقف إطلاق النار، وتطبيق التسويات الشاملة، وحماية العمليات الإنسانية.
- **بناء السلام** Peace building؛ وهو يُشير إلى كافة الجهود الخارجية التي تهدف إلى مساعدة الدول، والمناطق في تحولها من الحرب إلى السلام، وتشمل كل الأنشطة والبرامج المصممة بهدف دعم وتعزيز هذه التحولات التي تشمل الأعمال العسكرية والدبلوماسية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية [١١] .

من ناحية أخرى، يشير مفهوم عمليات السلام Peace Operations إلى العمليات أو البعثات الميدانية التي تجري في إطار عمليات السلام Peace Process إبان المراحل المختلفة التي سبق الإشارة إليها. ورغم أن كل عملية لها مهام مختلفة منوطة بها، لكن هناك أهداف مشتركة، تدور حول تخفيف المعاناة الإنسانية، وتهيئة الأوضاع لبناء السلام، وبناء المؤسسات التي تكفل تحقيق السلام على أرض الواقع [١٢] .

ثانيًا: نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

من الصعوبة بمكان الحسم ببداية نشأة وظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ككيانات تجارية، لها وضع قانوني، تُمارس من خلاله نشاطها الخاص في المجال العام، فالبعض يرجع نشأة هذه الشركات إلى عام ١٩٤٦، وتحديدًا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما تأسست شركة DynCorp [١٣] من قبل عدد من

المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية، وكان نشاط الشركة وقتئذ هو توفير أفراد يمتلكون خبرات فنية في مجال صيانة الطائرات العسكرية[١٤] .

على الجانب الآخر، يرجع البعض نشأة هذه الشركات إلى الستينيات عندما قام الكولونيل ديفيد ستيرلينغ Colonel Sir David Stirling بتأسيس شركة WatchGuard International عام ١٩٦٧ اعتمدت على توظيف أفراد سابقين من القوات الجوية الخاصة البريطانية The British Special Air Service(SAS)، للقيام بتدريب عسكري لأفراد قوات دول أجنبية [١٥] .

ورغم الاختلاف حول تحديد تاريخ نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلا أن هناك اتفاق بأنها قد شهدت زخمًا واسعًا في التسعينيات عقب انتهاء الحرب الباردة .

وبصورة عامة يُمكن القول إن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تملأ الفراغ الذي تتركه أربعة أنواع من حالات عدم الاستقرار وهي: المناطق التي تشهد نزاعًا مسلحًا منخفض الشدة والتي لا تنتشر فيها الجيوش انتشارًا تامًا، بالإضافة إلى حالات ما بعد انتهاء النزاع التي يزيد فيها مستوى غياب الأمن، وأيضًا في الصراعات المسلحة التي لا تتدخل فيها المنظمات الدولية، والمناطق المضطربة بالدول النامية التي لا يكون للدولة فيها وجود، وتعمل فيها شركات دولية للصناعات الاستخراجية، وفي هذه الحالة قد تتعاقد هذه الشركات مع شركات أمنية خاصة للحفاظ على مصالحها [١٦] .

وفي هذا السياق يتم الوقوف على عدد من أبرز العوامل التي أدت إلى **نشأة** صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك على النحو التالي:

١ – العوامل السياسية

رغم اتجاه حكومات بعض الدول الكبرى إلى سياسات الخصخصة، أو الاستعانة بمصادر خارجية بهدف تحسين كفاءة عمل الهيئات، والأجهزة الحكومية منذ الثمانينات إلا أن انتهاء الحرب الباردة قد سرع من وتيرة هذه الاتجاهات التي شملت المسائل الأمنية والعسكرية، حيث أدى انتهاء الحرب الباردة إلى قيام القوى الكبرى في العالم بتقليص أعداد قواتها المسلحة، وتحررها من "التزامات الوكالة" التي

كانت تؤديها في الخارج، فمثلًا تشير إحدى التقديرات إلى أنه تم تقليص عدد الجنود النظاميين حول العالم من ٦.٨٧٣.٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٣.٢٨٣.٠٠٠ بنهاية عام ١٩٩٧[١٧]، وقد ترتب على ذلك قيام هؤلاء الأفراد الذين تم تسريحهم بتأسيس شركات عسكرية وأمنية خاصة، على اعتبار أن الوظيفة العسكرية هي وظيفتهم الأساسية.[١٨] وهو ما عكستة عدد من الاحصائيات التي ذكرت أن نسبة عدد الجنود النظاميين في حرب الخليج الأولى إلى عدد الجنود من متعاقدي القطاع الخاص عام ١٩٩١ كان ٥٥ إلى ١ بينما وصلت النسبة عام ٢٠٠٣ إبان حرب العراق ١ إلى ١٠ من نسبة الجنود المشاركين في العمليات العسكرية [١٩] .

وقد لجأت حكومات عدد من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلى استخدام قوات هذه الشركات كبديل لقوات حفظ السلام، خاصةً عندما كانت حكومات تلك الدول ترغب في تبني مسألة ما، أو ترغب في الحفاظ على نفوذ ما في هذه المناطق، وفي نفس الوقت لديها قيود يفرضها الرأي العام تجاه فكرة التدخل من الأساس خوفًا من فقدان أرواح جنود شعبها في هذه العمليات.

ويُلاحظ في هذا الصدد أن وجود علاقة بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمسؤولين في الدولة قد ساعد في بعض الحالات على التواصل مع دائرة صنع القرار في الحكومة والحشد Lobby من أجل التعاقد مع الشركات التي يعمل فيها هؤلاء المسئولون السابقون، **فعلى سبيل المثال**، شركة BDM التي تعتبر جزء من مجموعة شركات Carlyle Group عمل فيها مسئولين سابقين في الإدارة الأمريكية مثل James Baker وهو وزير خارجية سابق، و Richard Darman الذي عمل رئيس الميزانية في البيت الأبيض، و Frank Calucci وزير دفاع سابق. أيضاً شركة SAIC التي تولى فيها William Perry و Melvin Laird عضوية مجلس الشركة، وقد كان كلاهما قد شغلا منصب وزير الدفاع في وقت سابق، كما عملا فيها كلاً من John Deutch و Robert Gates اللذان سبقا وأن شغلا مناصب في وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية [٢٠] .

من جهة أخرى، عانت الدول التي قامت نظم حكمها على موازين القوى إبان فترة الحرب الباردة من فراغ سياسي، نتج عنه تزايد ظهور الصراعات الداخلية داخل الدولة الواحدة، خاصة مع وجود فائض هائل في الأسلحة حول العالم بعد تفكك

الاتحاد السوفيتي، لذا زاد اعتماد حكومات تلك الدول على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من أجل الحفاظ على وجودها ومصالحها [٢١] .

من جهة أخرى، نجد أن اعتماد الأمم المتحدة عام ٢٠٠٩ لرؤية استراتيجية جديدة تتعلق بسياسات إدارة الأمن تقوم على نهج "كيفية البقاء" بدلًا من نهج "وقت المغادرة" بهدف دعم برامج وأنشطة الأمم المتحدة، ومنها عمليات السلام قد أدى إلى زيادة الاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة نتيجة تناقص قدرات الدول الأعضاء على توفير خدمات الأمن لموظفي وممتلكات الأمم المتحدة [٢٢] .

٢- العوامل الاقتصادية

أدى انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠ إلى زيادة عدد الدول التي اعتمدت نظم آليات السوق، ومن ثَمَّ كان الاتجاه نحو الخصخصة التي سماها البعض بـ "ثورة الخصخصة Privatization revolution"، باعتبارها إحدى آليات السوق التي تحقق الكفاءة، وتوفر حجم التكاليف التي تتحملها الدولة.[٢٣] ويُلاحظ أنه رغم ظهور الاتجاه نحو الخصخصة في الثمانينيات إلا أن ذلك لم يكن قد امتد بعد إلى الوظائف الأمنية للدولة الأمر الذي برز في ما بعد فترة التسعينيات وامتد إلى الهياكل العسكرية[٢٤] .

على الجانب الأخر، أدى تقليص عدد أفراد القوات المسلحة النظامية بسبب خفض الميزانية إلى انتشار عدد القوى العاملة المدربة التي تم الاستغناء عنها، وقد استخدمتهم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، على سبيل المثال، معظم العاملين في شركة Blackwater وشركة DynCorp كانوا أعضاء سابقين في القوات الخاصة الأمريكية أيضًا استعانت شركة Aegis وشركة Armor Group بجنود سابقين من القوات الجوية البريطانية الخاصة [٢٥] .

من ناحية أخرى، معظم المناطق التي شهدت صراعات كانت غنية بالموارد الطبيعية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وقد قدمت حكومات الدول التي تشهد صراعات مسلحة عروضًا مغرية للشركات متعددة الجنسيات من أجل زيادة الاستثمارات فيها مقابل المال. وقد ساهم وجود الشركات الدولية بتلك الدول، وعلى نحو خاص تلك العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية، في تحفيز الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة من أجل حراسة استثماراتها في ظل الأجواء غير الآمنة. وفي أحيان

أخرى، قامت هذه الشركات المستثمرة بإنشاء شركات عسكرية وأمنية خاصة تابعة لها، تعاقدت معها النظم الحاكمة في تلك الدول مثل شركة Branch Heritage Group التي قام مؤسسها Tony Buckingham بتمويل إنشاء شركة Sand Line للخدمات الأمنية [٢٦] .

أيضًا على المستوى الفردي، شكل العمل في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جذباً ماليًا للأفراد حتى بالنسبة للذين لا يزالوا يخدمون في القوات المسلحة الوطنية، خاصةً أن بعض الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مُدرجة في قائمة أسواق الأسهم والسندات وتحقق أرباحًا على مستثمريها[٢٧]، فعلى سبيل المثال، نجد أن الشركات الأمنية الخاصة في أفغانستان تقوم بدفع ضعف الأجور التي تقدمها الدولة لموظفيها في قطاع الأمن، وهو ما يدفع العاملين في قطاع الأمن الوطني لتقديم استقالتهم، والسعي للعمل لصالح هذه الشركات، وقد حاولت الحكومة الأفغانية التغلب على هذه المشكلة برفع حد سن مواطنيها الذين يلتحقوا للعمل في هذه الشركات إلى ٢٥ عامًا، وتنظر الآن في رفع هذا السن إلى ٣٠ عامًا [٢٨] .

٣- العوامل التكنولوجية

أضحت العمليات العسكرية تعتمد على التكنولوجيا بصورة كبيرة حيث شهدت الشؤون العسكرية طفرة علمية زادت من التعاون بين العسكريين، وأصحاب الصناعات التي تنتج أنظمة الأسلحة الحديثة .

وقد أدى ارتفاع تكلفة التدريب على هذه التكنولوجيا، والحاجة إلى تعليم أفراد القوات المسلحة الوطنية كيفية عملها لوقت طويل إلى سعي حكومات بعض الدول لتعزيز قدرات دفاعها بالتعاقد مع الشركات الخاصة التي تقدم الدعم إلى جيشها في هذا الصدد مثل التكنولوجيا التي قدمتها شركة Aerospatiale في فرنسا، وشركة Rolls Royce في المملكة المتحدة [٢٩] .

وهو ما أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس Robert Gates بعد ما أثاره سيناتور جيم ويب Sen. Jim Webb عضو لجنة القوات المسلحة Armed Services Committee عن دور المقاولين في القطاع الخاص، وتحديدًا شركةBlack Water في جميع أنحاء العالم، التي افتتحت مركز تدريب جديد

لمكافحة الإرهاب في سان دييغو San Diego رغم معارضة المسئولين في المدينة (٣٠).

ثالثًا: تطور موقف المجتمع الدولي من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

كشف الواقع الراهن عن وجود العديد من الحالات التي استعانت فيها الأمم المتحدة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتقديم خدمات أمنية وعسكرية متنوعة خلال عمليات السلام، ويعرض هذا المحور من الدراسة تطور مواقف المجتمع الدولي من الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة خلال عمليات السلام.

١- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وجه أخر للمرتزقة

يُذكر أن البحث عن سُبل قانونية لتكييف وضع المرتزقة في النظام الدولي جاء مدفوعًا من قبل حركات التحرير الوطنية في الدول الأفريقية ليس لأن وجودهم يشكل تهديدًا في حد ذاتهم، ولكن انطلاقًا من كونهم يقومون بتهديد تقرير المصير الوطني الذي يطالبون به، وقد انعكس ذلك إبان المناقشات التي دارت خلال المؤتمر الدبلوماسي الذي سبق إصدار البروتوكول الإضافي الأول الذي نصت المادة ٤٧ منه على حظر كل أشكال المرتزقة، وليس فقط الذين يعملون ضد الاستقلال وتقرير المصير.(٣١)

وقد أنشئت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان(٣٢) عام ١٩٨٧ مكتبًا للمقرر الخاص المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك إعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، وذلك بهدف مراقبة الاتجاهات العالمية لنشاط المرتزقة. وقد اعتبرت التقارير الأولى للمقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، انريكي برنالس بالستيروس Enrique Bernales Ballesteros، الذي استمرت ولايته خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى عام ٢٠٠٤، أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وجه أخر للمرتزقة.

وأشار "بالستيروس" أول مرة عام ١٩٩٤ إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عندما انتقد موقف الاتحاد الوطني للاستقلال التام(أونيتا)UNITA بأنجولا

الذي أجر شركة Executive Outcomes للقيام بحراسة مصافي، ومنشات النفط إبان الصراع المحلي، وصنف وقتها أفراد الشركة الذين تم استخدامهم كحراس أمن على أنهم "مرتزقة".(٣٣)

ورأى "بالستيروس" في هذه الفترة أن شركات الأمن الخاصة تُشكل جزءًا من حلقات، وشبكات دولية تتاجر في المرتزقة مقابل الحصول على مكاسب مالية(٣٤)، وأنها كانت عاملًا حاسمًا في تفاقم النزاع المسلح وإطالة أمده(٣٥)، واعتبرها تُمثل في هذا الإطار "الخطر الرئيسي والأكثر خبثًا الذي يتعرض له السلام، والسيادة، وحق شعوب بلدان كثيرة في تقرير المصير"(٣٦) من منطلق أن الشخص المرتزق تكمن مصلحته في الحرب التي تُشكل مصدر عيشه، ومن ثَمَّ فإن أهداف الشركات التي تقدم خدمات أمنية، وعسكرية تتعارض مع تحقيق السلام والمصالحة (٣٧) .

ومنذ عام ١٩٩٨ بدأ " بالستيروس" يفرد مساحة خاصة في تقاريره تتناول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحت عنوان "شركات الأمن الخاصة وأنشطة المرتزقة" قد دار مفهومه لتلك الشركات حول كونها شركات "متخصصة" في خدمات الأمن، والمشورة العسكرية التي يتم التعامل معها كسلعة تخضع كغيرها من السلع لمبدأ العرض والطلب وتتصل بأنشطة المرتزقة (٣٨) .

وأثار "بالستيروس" في هذا الشأن أن تعاقد بعض الحكومات الشرعية مع تلك الشركات يتطلب إعادة النظر في مفهوم الدولة المسئولة عن النظام الداخلي، والأمن عن طريق الشرطة، والقوات المسلحة التابعة لها (٣٩) .

وقد شهدت هذه المرحلة عروضًا من بعض الشركات استهدفت المشاركة في عمليات حفظ وبناء السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الإقليمية، وقدمت في ذلك دراسات للتكاليف التي تطلبها مقابل عملها في هذه العمليات بزعم أنها "أكثر كفاءة في قهر بؤر المقاومة، والقضاء على معاقل المعارضة، وفتح قنوات لإيصال المساعدة الإنسانية". وهو ما انتقده "بالستيروس" من حيث المبدأ حيث اعتبر أن عمليات السلام من اختصاص المنظمات الدولية، وأن العمل بخلاف ذلك يعني من الناحية العملية السماح لقوات شبه عسكرية بها عنصر المرتزقة بأن تتدخل في الشؤون الداخلية (٤٠) .

وبالتالي شهدت هذه المرحلة معارضة للاتجاه الذي يدعو لمشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام.

٢- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كيانات قانونية

ظهر هذا التطور أواخر عام ١٩٩٩ عقب الزيارة التي قام بها "بالستيروس" إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في يناير من نفس العام. وكان الهدف من الزيارة دراسة موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بصورة متعمقة حيث ثمة شركات من هذا النوع مسجلة في بريطانيا، وكان لدى الحكومة البريطانية اهتمامًا بوضع إطار قانوني يُمكِنها من مراقبة هذه الشركات [٤١] .

وإثر هذه الزيارة بدأ "بالستيروس" يشير إلى قبول بعض ممارسات هذه الشركات في النظام الدولي مثل تقديم خدمات الأمن، والمشورة العسكرية. وأضحى يتحدث عن وجود مصلحة مشتركة في تقنين نشاط هذه الشركات، وتحديد مسؤوليتها بدلًا من حظر وجودها[٤٢]، وهو ما عكس توازنات القوى الدولية التي كانت تنتصر لوجود دور فاعل للقطاع الخاص تحت مظلة احترام آليات مبدأ حرية السوق.

وعلى الرغم من هذا التطور الجوهري ظلت مسألة إشراك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام مستبعدة من منطلق أنها تعمل بدافع الربح بصفة رئيسية، وبالتالي ترتبط مصالحها في اطالة أمد الصراعات مما يتعارض مع هدف تحقيق السلام [٤٣]

٣- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والمشاركة في عمليات السلام

شهدت هذه المرحلة اعتراف حكومات بعض الدول الكبرى بأهمية استعانة الأمم المتحدة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فعلى سبيل المثال، قامت حكومة بريطانيا- أحد الدول صاحبة حق الفيتو في مجلس الأمن- بإصدار الورقة الخضراء بشأن الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية عام ٢٠٠٢ التي أشارت إلى أن استخدام الأمم المتحدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة خلال عمليات السلام سوف يُوفر موارد مالية، ويُزيد الكفاءة، ويُحقق السرعة، كما أنه لن يثير المشكلات التي تطرحها تعاقدات الحكومات مع تلك الشركات والمتعلقة بتهديد السيادة، وزعزعة الاستقرار [٤٤] .

وقد ساهم التطور الذي شهدته عمليات السلام تحت مظلة الحرب على الإرهاب في اعتراف الأمم المتحدة باستخدامها المباشر للشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتوفير الأمن، والدعم اللوجستي، والتدريب سواء في مراحل الصراع، وما بعد الصراع [٤٥] .

من ناحية أخرى، اصطدمت الأمم المتحدة في هذه الأثناء بحادثة الفلوجة بالعراق التي تعرض خلالها أربعة من أفراد الأمن التابعين للقطاع الخاص في الولايات المتحدة للقتل والتشويه، بالإضافة إلى فضيحة سجن أبو غريب والتي قام فيها جنود من الولايات المتحدة بتعذيب سجناء عراقيين والاعتداء عليهم جنسيًا، وادعى هؤلاء الجنود أنهم كانوا يقومون بذلك بناءً على تعليمات مستوجبين تابعين لشركات عسكرية خاصة عينتهم وزارة الدفاع الأمريكية [٤٦] .

وخلال هذه الفترة تم تعيين المقررة الخاصة السيدة "شايستا شاميم" من فيجي عام ٢٠٠٤، لتحل محل "بالستيروس"، وتضمن قرار تعيينها أن تولي الاهتمام بتأثير أنشطة هذه الشركات على ممارسة الحق في تقرير المصير.[٤٧] وقد اجتمعت "شاميم" بشكل مباشر مع عدد من ممثلي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة[٤٨] في لندن، الأمر الذي أكسب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة شرعية لم تكن متاحة للمرتزقة.

وفي بيان ختامي صدر عن هذه الشركات عقب اجتماعها مع "شاميم" طالبت الشركات بإعادة نظر الأمم المتحدة في مصطلح "الارتزاق" الذي يستخدم كثيرًا لوصفها، وأكدت على أنها شركات قانونية ومشروعة، وأن كثيرًا ما يستعان بها من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكيانات الأمم المتحدة نفسها في عمليات إرساء السلام والاستقرار [٤٩] .

وإثر هذه المناقشات أوصت "شاميم" بضرورة إعادة النظر في التعريف القانوني للمرتزقة الذي يرتبط بمناقشة دور الدولة فيما يتعلق باستخدام القوة. وأكدت "شاميم" على أن نتاج هذه المناقشات سوف ينعكس في الموقف من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم التي لا تعكس الحقائق الدولية الراهنة، وذلك إما بتجديدها أو إلغاؤها تمامًا، وهو ما سوف ينعكس أيضًا في تنفيذ الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام وبناء السلام [٥٠] .

وفي تطور لاحق قررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان(المجلس الدولي لحقوق الإنسان حاليًا) إنهاء ولاية المقرر الخاص المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق تقرير المصير وإنشاء فريق عامل يتألف من خبير من كل فريق من الأفرقة الإقليمية الخمسة لمدة ثلاث سنوات تضمنت ولايته رصد، ودراسة ما يترتب على أنشطة الشركات الخاصة التي تقدم المساعدة العسكرية، والمشورة، وخدمات الأمن في السوق الدولية من آثار على التمتع بحقوق الإنسان، وخاصة الحق في تقرير المصير، وإعداد مشروع مبادئ أساسية دولية تشجع هذه الشركات على احترام تلك الحقوق (٥١) .

وقد انتهى الفريق إلى أنه على الرغم من وجود شركات تُشكل أعمالها خطرًا على حماية حقوق الإنسان، إلا أنه من جهة أخرى هناك شركات "تتقيد بشكل حازم بالقواعد الآمرة مثل مبدأ احتكار الدولة لاستخدام القوة"، ومن ثَمَّ فإنه ينبغي فقط أن يتم تجريم الشركات التي "تدير أنشطة المرتزقة" (٥٢) .

وقد أعربت بعض الشركات في تلك الفترة عن طموحاتها بأن تُمثل جزءًا خاصًا من قوات عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال، صرح نائب رئيس شركة بلاك ووتر Blackwater (سابقًا)، Cofer Black إبان مؤتمر عقد في مارس ٢٠٠٦ أن شركته مستعدة أن تنشأ جيوش خاصة Private armies تصل إلى حجم كتيبة حتى يتم الاستعانة بها في الصراعات منخفضة الكثافة، واقترح إمكانية أن تستفيد السودان من هذا الوجود (٥٣) .

وفي أثناء هذه المرحلة عام ٢٠٠٧، وضعت الأمم المتحدة تعريفًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وهو: "الشركات الخاصة التي تقدم جميع أنواع المساعدة، والتدريب في المجال الأمني، والخدمات الاستشارية بما يشمل الدعم اللوجستي غير العسكري، وحراس الأمن المسلحين، والحراس العاملين في الأنشطة العسكرية الدفاعية أو الهجومية" (٥٤) .

وفي تطور لاحق عام ٢٠٠٩ أضحى التعريف "الشركات الخاصة التي تقدم خدمات المساعدة الأمنية والتدريب والإمداد والاستشارة بشتى أنواعها، وهي خدمات تبدأ من الدعم الإمدادي غير المسلح، وخدمات حرس الأمن المسلح، وتمتد إلى الخدمات المتصلة بأنشطة دفاعية أو هجومية عسكرية و/أو أمنيه، ولاسيما في

مناطق النزاعات المسلحة أو عقب النزاعات"[٥٥]، أي أنه بدأ يشير إلى مناطق عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تقترن بطبيعة عمليات السلام.

وقد أوصى الفريق العامل في هذا السياق بإنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية على الصعيد الدولي يضم ممثلين من الدول، وخبراء لصياغة نص اتفاقية دولية جديدة بشأن تنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.[٥٦] وقد عملت هذه التوصية كاعتراف صريح بتمايز الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عن المرتزقة، وهو ما هيأ لها أن تلعب دورًا في عمليات السلام على نحو مغاير.

وجدير بالذكر أن جريجوري ستار Gregory Starr[٥٧] منذ شغل منصب نائب الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن عام ٢٠٠٩[٥٨]، قد بدأ يدفع نحو استعانة الأمم المتحدة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة خاصةً بعد أن تعرض عمال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة للخطف والقتل في باكستان [٥٩] .

٤- تطوير إطار تنظيمي لعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

ظهر في هذه المرحلة إصرارًا من قبل الأمم المتحدة على إنشاء إطار تنظيمي ملائم للخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وهو ما تبلور في اتخاذ عدد من الخطوات سعت لفهم طبيعة عمل هذه الشركات، فعلى سبيل المثال، شارك اثنين من العاملين بإدارة عمليات حفظ السلام كمتحدثين في إحدى جلسات الاجتماع السنوي الذي تنظمه رابطة عمليات الاستقرار الدولي[٦٠] في أكتوبر ٢٠١٣، ويحضره صناع القرار، وقادة الصناعة، والمتعاقدين، والخبراء في تقديم خدمات الاستقرار والمساعدات الإنسانية [٦١] .

وقد أنشئت الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بإدارة شؤون الأمن فريقًا عاملًا في ١٨ أغسطس ٢٠١١ تحت رئاسة إدارة شؤون السلامة والأمن، بهدف وضع مشروع سياسة ومبادئ توجيهية بشأن مسألة الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة (شركات الأمن المسلح)، وعقب إجراء عملية استعراض مشتركة بين الوكالات، وبين الإدارات تم اعتماد سياسة، ومبادئ توجيهية تنظم الاستعانة بشركات الأمن الخاص المسلح في يونيه ٢٠١٢، أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في نوفمبر ٢٠١٢ [٦٢] .

من ناحية أخرى، أجرى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة بحثًا استغرق سنة كاملة بشأن استخدام الأمم المتحدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وقد عقد الفريق في هذا السياق حلقتين للنقاش التفاعلي مع مسئولي الأمم المتحدة ذوي الصلة، وممثلوا الأوساط الصناعية، والأوساط الأكاديمية، وخبراء المجتمع المدني.

انعقدت الأولى في ٣١ يوليه ٢٠١٣[٦٣]، وضمت فريقين من الخبراء تناول أولهما مسألة استخدام الأمم المتحدة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في شكل حراس أمن مسلحين، في حين ناقش الثاني استخدام هذه الشركات في عمليات السلام.

وانعقدت حلقة النقاش الثانية في ٥ مارس ٢٠١٤[٦٤]، وقد ركزت على التحديات التي تواجهها المنظمة عند الاستعانة بمصادر خارجية من متعاقدين من القطاع الخاص لأداء مهام أمنية مختلفة، فضلًا عن المخاطر التي تتعرض لها عمليات الأمم المتحدة، وموظفوها، والسكان المحليون، والخطوط التوجيهية التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وممارسات الأمم المتحدة الراهنة تجاه الخدمات المقدمة من قبل الشركات سواء تدريب أو فحص أو إعطاء رخصة أو إشراف أو محاسبة، ومدى التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في تنفيذ الخطوط الإرشادية للأمم المتحدة، وسياسة الأمم المتحدة، في إطار قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأوصى الفريق بأهمية أن يكون هناك صك دولي ملزم للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

رابعًا: الخلاصة والنتائج

سعت الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي حول ماهية تطور مواقف المجتمع الدولي من الدور الذي تلعبه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية تناول المحور الأول ثلاثة مفاهيم دارت في إطارها الدراسة، وهي: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والمرتزقة، وعمليات السلام.

وقد أوضح العرض المفاهيمي للدراسة تعدد وتنوع المصطلحات التي يتم إطلاقها على صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وسعي بعض الاجتهادات

إلى التمييز بين الخدمات التي تقدمها سواء من زاوية الخدمات الأمنية والعسكرية، أو من زاوية الخدمات الشرطية والعسكرية، أو من زاوية الخدمات الدفاعية والهجومية. كما أوضحت الفروق التي تتعلق بالتكييف القانوني ما بين المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فلا يمكن أن تطلق صفة المرتزقة على الشركات ككيان اعتباري لكن قد يمارس أفرادها ممارسات يصنفون بمقتضاها كمرتزقة ويتعاملون من منطلقها. كذلك كشفت الدراسة عن نوعين من عمليات السلام، الأولى هي عمليات السلام على مستوى التفكير وصنع القرار سواء على مستوى الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. بينما يتعلق النوع الثاني بالعمليات الميدانية التي تتم في إطار ولايات عمليات السلام التي قد تكشف متغيراتها عن الحاجة إلى تغيير القرار الذي بني على ظروف تغيرت ملامحها في ميدان العمليات.

واستعرض المحور الثاني العوامل التي أدت إلى نشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، واللجوء إلى الاستعانة بها في عمليات السلام، وقد تم تصنيفها إلى ثلاث عوامل رئيسية: سياسية، واقتصادية، وتكنولوجية.

وعرض المحور الثالث تطور مواقف المجتمع الدولي من مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في عمليات السلام، فبعد أن كان ينظر إليها كوجه أخر للمرتزقة، أصبح ينظر إليها ككيانات قانونية يمكن الاستعانة بها في عمليات السلام، ويتم مناقشة إمكانية تطوير إطار تنظيمي لعملها.

وفي هذا الإطار توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج:

١- يوجد العديد من الإشكاليات النظرية التي تتعلق بالعلاقة بين صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من جهة والمرتزقة من جهة أخرى.

٢- المجتمع الدولي أضحى ينظر إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كعامل مهم لتحقيق الأمن والاستقرار.

٣- الشركات العسكرية والأمنية الخاصة شركات تجارية؛ تهدف بالأساس إلى تحقيق الربح مقابل ما تقدمه من خدمات عسكرية وأمنية، وبالتالي شأنها شأن الشركات التجارية في مجالات أخرى، يُمكن أن تغير اتجاهات عملها من أجل تحقيق عائد أكبر من الربح، مما يجعل الخدمات التي تقدمها والتي تتعلق بتحقيق الأمن تحت رحمة أي تغير يحدث في السوق.

الهوامش والمراجع

([1])- United Kingdom Foreign and Common Wealth Office, "**Private Military Companies: Options for Regulation**", (London: The Stationary Office, HC577, February 12, 2002, P:10.

([2])-Doug Brooks, "**Protecting People: the PMC Potential**", Working Paper, IPOA, 2002, PP:2- 3.

([3])- Peter W. Singer, "**The Private Military Industry and Iraq: What have we learned and where to next?**", (Geneva: Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, November 2004), P:3.

([4])- Deborah D. Avant, "**The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security**", (New York: Cambridge University Press, 2005), P:17.

([5])-Nicholas Dew and Bryan Hudgens, "**The Evolving Private Military Sector: A Survey**", (Monterey: Naval Postgraduate School, 2008), P:18.

([6])- تم التوقيع على وثيقة مونترو عام ٢٠٠٩ من جانب سبعة عشر دولة شملت الولايات المتحدة الأمريكية، وأفغانستان، والعراق. وهي تتعلق بتعزيز الممارسات الفضلى للدول بشأن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. **أنظر:** وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة لعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح، مستند رقم **A/63/467-S/2008/636**، المؤرخ في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٨.

([7])-Fred Schreier and Marina Caparini, "**Privatising Security: Law, Practice and Governance of Private Military and Security Companies**", Occasional Paper- N.6, (Geneva: Geneva Centre For The Democratic Control of Armed Forces(DCAF), March 2005), PP:16-17.

([8])- لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك:

Sarah Percy, "**Mercenaries: The History of a Norm in International Relations**", (New York: Oxford University Press Inc., 2007), PP:52- 53.

([9])- تأثير أنشطة المرتزقة على حق الشعوب في تقرير المصير، **صحيفة الوقائع**، عدد رقم(٢٨)، ص صد ٦- ٧ ***أيضًا راجع في ذلك:*** استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/52/495**، المؤرخ في ١٦ أكتوبر ١٩٩٧، الفقرة (٢١).

([10])- أنظر في ذلك: المرجع السابق، الفقرة (٤١).

([11])- راجع في ذلك: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم"، مستند رقم **A/47/277- S/24111**، المؤرخ في ١٧ يونيو ١٩٩٢، الفقرة رقم(٢٠) أيضًا أنظر:

Jenny Theron, "**The Commodification and Commercisation of Peace Operations and Security Co-Operations: A Case Study of Operation Rachel**", Thesis Presented in Partial Fulfillment of the requirements for the

degree of Master of Arts(International Studies), (University of Stellenbosch, April 2005), PP: 6-7.

([12])- Ibid, P: 7.

([١٣])- كانت تسمى آنذاك Company Land Air Inc.، وقد أصبحت لاحقًا Dynalectron Corporation، وحاليًا DynCorp.

([14])- Daniel Kramer, "**Does History Repeat Itself? A Comparative Analysis of Private Military Entities**", in: "Private Military and Security Companies: Chances, Problems, Pitfalls and Prospects", Thomas Jager and Gerhard Kummel(Editors), (Netherlands: Auflage Januar, 2007), P:30.

([15])- Damian Lilly, "**The Privatization of Security and Peacebuilding: a framework for action**", (London: International Alert, September 2000), P: 10.

([١٦])- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/HRC/7/7**، المؤرخ في ٩ يناير ٢٠٠٨، الفقرة(٢٦).

([17])- Kyle M. Ballard, "**The Privatization of Military Affairs: A Historical look into the Evolution of the Private Military Industry**", in : "Private Military and Security Companies: Chances, Problems, Pitfalls and Prospects", Thomas Jager and Gerhard Kummel(Editors), (Netherlands: Auflage Januar, 2007), P:44.

([١٨])- د. بدر حسن شافعي، "الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، العدد(١٨٦)، أكتوبر ٢٠١١، صـ٣٧.

([19])- Ambassador Theodor Winkler, "**Public Private Partnership Regulating, Private Security Companies**", Speech presented in OSCE Parliamentary Assembly Autumn Meeting "New Security challenges: The Role Of Parliaments", Geneva: 3- 4 October 2014, available at: {**http://oscepa2014.ch/wp-content/uploads/2014/10/WIT-presentation-OSCE-PA.pdf**}, [Last Accessed 13 December 2014] ***See Also:*** Elke Krahmann, "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", **Cambridge Review of International Affairs**, Volume(18), Number(1), April 2005, P: 17.

([20])- **The expansion of the private military sector**, The Adelphi Papers, Volume(38), Issue(316), 1998, P: 35.

([21])- Ruta Nimkar, "From Bosnia to Baghdad: The case for regulating private military and security companies", **Journal of Public and International Affairs**, Volume(20), Spring 2009, P:5.

([٢٢])- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/69/338**، المؤرخ في ٢١ أغسطس ٢٠١٤، الفقرة(٩).

([23])- Benedict Sheehy, Jackson Maogoto, Virginia Newell, "**Legal Control of the Private Military Corporation**", (Britain: Palgrave Macmillan, 2009), P:2.

- Yusuf Alabarda and Rafal Lisowiec, "**The Private Military Firms-Historical Evolution and Industry Analysis**", MBA Professonal Report Submitted in Partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Business Administration, (California: Naval Postgraduate School, June 2007), P:11.

([24])- Ruta Nimkar, "From Bosnia to Baghdad: The case for regulating private military and security companies", **Op.Cit**, PP:5-6.

([25])- Ibid, P:6.

([٢٦])- راجع في ذلك: د. بدر حسن شافعي، "الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي"، مرجع سابق، أكتوبر ٢٠١١، صـ٣٧، أيضًا أنظر:

- Daniel Kramer, "Does History Repeat Itself? A Comparative Analysis of Private Military Entities", **Op.Cit**, P:29.

([٢٧])- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/HRC/7/7**، المؤرخ في ٩ يناير ٢٠٠٨، الفقرة(٣٠).

([28])- Anne-Marie Buzatu, "**European Practices of Regulation of PMSCs and Recommendations for Regulation of PMSCs through International Legal Instruments**", (Geneva, The Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, 30 September 2008), P:13.

([29])- Ruta Nimkar, "From Bosnia to Baghdad: The case for regulating private military and security companies", **Op.Cit**, P:6 ***Also see:*** Christian Kjelstrup, "**NATO and Private Military Contractors: Different approaches and challenges to internal cohesion and solidarity**", Master Thesis, (University of Oslo: Department of political science, 2011), P: 1.

([30])- Werner, Erica, "Gates questions combat training by Contractors", Army Times, July 23, 2008, available at: {http://www.armytimes.com/news/2008/07/ap_contractors_gates_072108/}, [Last accessed 16 October 2010]

([31])- Sarah Percy, "Mercenaries: The History of a Norm in International Relations", **Op.Cit**, PP:197, 180, 188,190.

([٣٢])- المجلس الدولي لحقوق الإنسان حاليًا.

([٣٣])- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **E/CN.4/1994/23**، المؤرخ في ١٢ يناير ١٩٩٤، الفقرات(٤١) و(١٣٥).

(٣٤)- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **E/CN.4/1996/27**، المؤرخ في ١٧ يناير ١٩٩٦، الفقرات(٣٣) و(٨٥).

(٣٥)- أنظر مستند رقم E/CN.4/1994/23، **مرجع سابق**، الفقرات(٤١) و(١٣٥).

(٣٦)- راجع في ذلك: مستند رقم A/52/495، **مرجع سابق**، الفقرات(٢١) و(٢٢) و(٤١).

(٣٧)- أنظر مستند رقم E/CN.4/1996/27، **مرجع سابق**، الفقرة(٢٦).

(٣٨)- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **E/CN.4/1998/31**، المؤرخ في ٢٧ يناير ١٩٩٨، الفقرات(٥٠) و(٦٧) و(٦٨).

(٣٩)- المرجع السابق، الفقرات(٧٤) و(٨٨) و(٨٩) و(٩١).

(٤٠)- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **E/CN.4/1999/11**، المؤرخ في ١٣ يناير ١٩٩٩، الفقرات (٦٤) و(٧٥).

(٤١)- الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير مقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/58/115**، المؤرخ في ٢ يوليو ٢٠٠٣، الفقرة(٢٩).

(٤٢)- الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/54/326**، المؤرخ في ٧ سبتمبر ١٩٩٩، الفقرات(٥٩) و(٦٢) و(٧٩) و(٨٠). ***أيضًا أنظر:*** الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **E/CN.4/2000/14**، المؤرخ في٢١ ديسمبر ١٩٩٩، الفقرات(٦٨) و(٦٩) و(٧١) و(٧٢). ***راجع أيضًا:*** الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/55/334**، المؤرخ في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٠، الفقرات(٤٧) و(٤٨) و(٤٩) و(٥٠).

(٤٣)- المرجع السابق، الفقرات(٤٧) و(٥٠).

(44)- United Kingdom Foreign and Common Wealth Office, "Private Military Companies: Options for Regulation", **Op.Cit**, PP:19-20, Paragraphs(58-60).

(٤٥)- الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير بشأن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/60/263**، المؤرخ في ١٧ أغسطس ٢٠٠٥، الفقرة(٤٧).

(٤٦)- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/61/341**، المؤرخ في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦، الفقرة(٧٢). ***أيضًا أنظر:*** الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **E/CN.4/2005/14**، المؤرخ في ٨ ديسمبر ٢٠٠٤، الفقرات(٤٦) و(٤٩) و(٥٠).

(٤٧)- قرار الجمعية العامة الذي اتخذته في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مستند رقم A/RES/59/178، المؤرخ في ٣ مارس ٢٠٠٥، الفقرة(١٥).

(٤٨)- الشركات التي حضرت الاجتماع: شركة MPRI الأمريكية، وشركة Pacific Architects andEngineers(PAE) الأمريكية، شركة Security Support Solutions(3S) البريطانية، شركة Special Operations Consulting-Security Management Group(SOC-SMG) الأمريكية، شركة Triple Canopy الأمريكية، وشركة AEGIS البريطانية.

(٤٩)- أنظر مستند رقم A/60/263، **مرجع سابق**، الفقرة(٤٢) أيضًا أنظر المرفق الأول والثاني من نفس التقرير

(٥٠)- المرجع السابق، الفقرة(١٦).

(٥١)- الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ولإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/69/319**، المؤرخ في ٣١ أغسطس ٢٠٠٥، الفقرة(١) والفقرة(٢)(هـ).

(٥٢)- راجع مستند رقم A/61/341، **مرجع سابق**، الفقرات(٦٥) و(٩٤).

(53)- Fabien Mathieu and Nick Dearden, " **Corporate Mercenaries: The Threat of Private Military and Security Companies**", War on Want, London, 2006, P:8, available at: {**http://www.waronwant.org/attachments/Corporate%20Mercenaries.pdf**},[Last Accessed 21 March 2013].

(٥٤)- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/HRC/4/42**، المؤرخ في ٧ فبراير ٢٠٠٧، الفقرة(٣).

(٥٥)- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مستند رقم **A/HRC/10/14**، المؤرخ في ٢١ يناير ٢٠٠٩، الفقرة(٣).

(٥٦)- المرجع السابق، الفقرة(٤).

(٥٧)- كان ستار قبل انضمامه للأمم المتحدة يعمل مديرًا لخدمة الأمن الدبلوماسي في وزارة الخارجية الأمريكية.

(58)- UN Secretary General, DOC: **SG/A/1183-BIO/4079**, 6 May 2009, available at: {**http://www.un.org/News/Press/docs/2009/sga1183.doc.htm**}, [Last Accessed 15 February 2014].

(59)- Colum Lynch, "**UN embraces Private Military Contractors**", Foreign Policy, 17 January 2010, available at: {**http://blog.foreignpolicy.com/posts/2010/01/17/un_embraces_private_military_contractors**}, [Last Accessed 15 February 2014].

(٦٠)- هي أحدى روابط صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

(61)- 2013 ISOA Annual Summit Agenda, Available at: {**http://www.stability-operations.org/?page=AS13_Agenda**}, [Last Accessed 27 May 2014].

(٦٢)- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: الاستعانة بالأمن الخاص، مستند رقم A/67/539، المؤرخ في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢، الفقرات (١١) و(١٤).

(63)- Summary report of the expert panel on the use of private military and security companies by the united nations(31 July 2013, New York), Available at: {**http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/StudyPMSC/EventSummary.pdf**}, [Last Accessed 27 May 2014]

(64)- Concept Note: Expert Panel Event on the Use of Private Military and Security Companies by the United Nations, 5 March 2014, Available at: {**http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/WG/StudyPMSC/ConceptNoteUseOfPMCS5March2014.pdf**}, [Last Accessed 31 May 2014]